



World Food Programme  
Programme Alimentaire Mondial  
Programa Mundial de Alimentos  
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

البند 7 من جدول الأعمال  
WFP/EB.A/2026/7-B/1  
وظائف الرقابة  
لاتخاذ قرار

التوزيع: عام  
التاريخ: 27 أبريل/نيسان 2026  
اللغة الأصلية: الإنكليزية

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

## التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

### مشروع القرار\*

يحيط المجلس علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (WFP/EB.A/2026/7-B/1).

### إلى المجلس التنفيذي

يسرّ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) أن تقدّم تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، وذلك بمقتضى اختصاصاتها<sup>1</sup> المقررة في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2011، والمحدّثة في الدورة السنوية والدورة العادية الثانية لعام 2017، والمنقحة في الدورتين العاديتين الثانيةين في عامي 2018 و2021.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم موجز عن الأنشطة الرئيسية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وآرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2025 إلى 31 مارس/آذار 2026. ويتزامن التاريخ الأخير مع عملية وضع اللمسات الأخيرة على الكشوف المالية السنوية - التي تشكل محورا مهما من محاور تركيز اللجنة. ويمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن أنشطة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من محاضر اجتماعاتها وملخصات المناقشات مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج، ومنذ مارس/آذار 2025، مع ممثلي الدول الأعضاء الآخرين.

وتستند الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى عروض من جانب الإدارة ووظائف الرقابة في البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي. واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير أو أي جانب آخر من جوانب عملها مع المجلس.

Veerathai Santiprabhob

رئيس اللجنة

أبريل/نيسان 2026

\* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

<sup>1</sup> "التسمية والاختصاصات المنقحة للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.2/2021/9-A).

## مقدمة

- 1- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الزيادة في عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء العالم، بينما تراجعت موارد البرنامج؛ حيث مثلت الإيرادات المستلمة في عام 2025 والبالغة 6.9 مليار دولار أمريكي انخفاضا بنسبة قدرها 33 في المائة مقارنة بالإيرادات المستلمة في عام 2024 والبالغة 10.4 مليار دولار أمريكي. واستشرافا للمستقبل، سيواجه البرنامج قيودا متزايدة على الميزانية بينما يستمر الطلب على المساعدة الغذائية في النمو. واستجابة لذلك، اتخذ البرنامج مبادرات واسعة النطاق لإعادة التنظيم والتحول في عام 2025، ولا يزال الكثير منها جاريا.
- 2- وعلى الرغم من إعادة التنظيم الواسعة النطاق وتقليص الحجم، كان من دواعي سرور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة) أن تلاحظ استمرار التقدم المحرز في مجالات مثل إدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، والتحقيقات، والتقييم، وتعزيز المساءلة، والأخلاقيات، وإدارة التغيير. وتماشيا مع اختصاصاتها، قَدّمت اللجنة المشورة والتوجيه بشأن مجموعة واسعة من المسائل، ولا سيّما تشجيع البرنامج على مواصلة العمل على التنسيق بين مختلف وظائفه الرقابية، وتحديد الأسباب الجذرية وتنفيذ توصيات الرقابة، وتكييف أولويات الرقابة وخطط العمل بما يتماشى مع الموارد المتاحة. ونظرت اللجنة أيضا في عملية الضمان التي تجربها المديرية التنفيذية، مشيدة بجهود شعبة إدارة المخاطر في تعزيز هذه العملية.
- 3- وعلى الرغم من وجود مجالات واضحة للتحسين، لم تُحدّد نقاط ضعف جوهرية في الحوكمة أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة في البرنامج من شأنها أن تُفوّض بصورة خطيرة تحقيق أهداف المنظمة الاستراتيجية والتشغيلية بصفة عامة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمراجع الحسابات الخارجي واستنادا إلى العمل المنجز حتى تاريخ اجتماع اللجنة في مارس/آذار 2026، لم تكن هناك أخطاء جوهرية في مشروع الكشف المالية السنوية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025.
- 4- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاركت اللجنة في جلسات معمقة بشأن إعادة التنظيم وإدارة التغيير في البرنامج؛ وإطار مساءلة الإدارة لدعم الهيكل الجديد ذي المستويين للبرنامج؛ ونظام العدل الداخلي؛ وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي؛ والخدمات المشتركة العالمية؛ واستعراض الحضور القطري للبرنامج؛ ومشروع الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2026-2029.
- 5- وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي وممثلي الدول الأعضاء الآخرين في ديسمبر/كانون الأول، قدّم رئيسها تقريرا بشأن الاستعراض المستقل للجنة، الذي خلص إلى أن اللجنة شريك مهم ونزيه وذو مصداقية في المساهمة في عمل البرنامج. وستُدرج التوصيات الواردة في الاستعراض في خطة عمل اللجنة، إلى جانب أي توصيات أو رؤى إضافية من الدول الأعضاء.

## موجز الأنشطة والملاحظات

- 6- اجتمعت اللجنة حضوريا في المقر في روما أربع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في يوليو/تموز 2025، وسبتمبر/أيلول 2025، وديسمبر/كانون الأول 2025، ومارس/آذار 2026. وفي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الرسمية، عقد أعضاء اللجنة أو رئيسها اجتماعات هاتفية مع المفتش العام، أو إدارة البرنامج، أو أمين(ة) المجلس التنفيذي. والتقت المديرية التنفيذية، أو رئيسة الديوان مع اللجنة في جميع اجتماعاتها. وواصلت اللجنة أسلوب عقد الجلسات التنفيذية مع نائب المديرية التنفيذية والرئيس التنفيذي للعمليات، ورئيسة الديوان، والمفتش العام في كل اجتماع من اجتماعاتها؛ واجتمعت اللجنة أيضا مع رئيس الشؤون المالية، ومساعد المديرية التنفيذية لإدارة مكان العمل والتسيير، ومدير المراجعة الداخلية، ومدير مكتب التفتيش والتحقيق، ومديرة التقييم، ورئيس شؤون المخاطر، والمستشار العام، ومديرة مكتب الأخلاقيات، وأمين المظالم، ومراجع الحسابات الخارجي.
- 7- والتقت اللجنة في نهاية كل دورة رسمية بهيئة مكتب المجلس التنفيذي وممثلي الدول الأعضاء الآخرين، الذين عرضوا آراءهم وأولوياتهم وشواغلهم على اللجنة. ويعد هذا التفاعل الوسيلة الأساسية التي تمكّن اللجنة من إسداء المشورة إلى المجلس بشأن وضع الحوكمة، والتقييم، وإدارة المخاطر، والأخلاقيات، وجهود الرقابة في البرنامج.

- 8- وترى اللجنة أنها أوفت بجميع مسؤولياتها الواردة في الاختصاصات للفترة المشمولة بالتقرير، وأنها أدت واجبها بفعالية وكفاءة.
- 9- ويرد أدناه موجز الملاحظات والتوجيهات التي قَدَمَتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تسليط الضوء على التوصيات الرئيسية للمضي قدما في القسم الأخير.

### الشؤون المالية

- 10- عُرض مشروع الكشوف المالية السنوية لعام 2025 على اللجنة في اجتماعها الذي عُقد في مارس/آذار 2026. وأعدت الكشوف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي 43 بشأن عقود الإيجار، والمعيار المحاسبي الدولي 44 بشأن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة، والمعيار المحاسبي الدولي 45 بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات، والمعيار المحاسبي الدولي 46 بشأن القياس، التي دخلت حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2025. ورحبت اللجنة بإدراج المزيد من الإفصاحات والملاحظات في الكشوف، التي تعبر عن التزام البرنامج بالانفتاح والشفافية.
- 11- وفي عام 2025، انخفض إجمالي إيرادات البرنامج بنسبة 33 في المائة ليصل إلى 6.9 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض في إيرادات المساهمات بنسبة 38 في المائة لتصل إلى 6 مليارات دولار أمريكي، نتيجة لانخفاض الدعم المقدم من أكبر جهة مانحة للبرنامج ومن جهات مانحة أخرى. وانخفضت المصروفات بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 8.7 مليار دولار أمريكي، مما أسفر عن عجز قدره 1.7 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول. وبلغ إجمالي الأصول 12 مليار دولار أمريكي، وصافي الأصول 9.7 مليار دولار أمريكي. وكانت خصوم استحقاقات الموظفين مغطاة بصورة جيدة. ومن إجمالي الأصول الصافية، كان مبلغ 6.5 مليار دولار أمريكي يتعلق بالخطط الاستراتيجية القطرية، وهو ما يمثل نحو 5.2 أشهر من الأنشطة التشغيلية. وكان من المتوقع أن تغطي الإيرادات المتوقعة في عام 2026 والبالغة 6 مليارات دولار أمريكي تنفيذ العمليات المزمعة.
- 12- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت اللجنة التغييرات في التكاليف والالتزامات المتعلقة بالموظفين الناتجة عن التخفيضات في القوى العاملة في البرنامج؛ والتحديثات في خطة الإدارة للفترة 2025-2027؛ وخطة الإدارة للفترة 2026-2028، بما في ذلك التغييرات المقترحة إدخالها على النظام المالي، وكان من المقرر عرضها على المجلس للموافقة عليها في الدورة السنوية لعام 2026.

### تعبئة الموارد والتمويل المبتكر

- 13- عقب الاستعراض الذي أجرته اللجنة لاستراتيجيات البرنامج بشأن حماية مصادر تمويله وتوسيع نطاقها وتنويعها، أشارت على الإدارة بأن تنتظر بالتفصيل في الفرص والمخاطر والتحديات المرتبطة بكل مبادرة من المبادرات المقترحة.
- 14- وفي ما يتعلق بزيادة مشاركة البرنامج في تعبئة الموارد وفي الشراكات الأخرى مع القطاع الخاص، رحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها البرنامج من أجل تبسيط عملياته في مجال العناية الواجبة، واقترحت أن تستفيد الإدارة من نتائج أعمال العناية الواجبة المستخلصة من مصادر موثوقة، مثل مؤشرات Dow Jones و MSCI البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. وأوصت اللجنة أيضا بأن يستكشف البرنامج إمكانية جعل التبرعات المقدمة من الأفراد قابلة للاقتطاع من الوعاء الضريبي في بعض الولايات القضائية؛ وأن يكيّف مبادرات جمع الأموال من الأفراد مع كل سوق من الأسواق التي سٌتستخدم فيها؛ وأن ينظر في مطالبة الجهات المانحة بتمويل التكاليف التي يتكبدها البرنامج للائتمان للشروط التي تفرضاها على مساهماتها بما يضمن الائتمان للنظام الأساسي واللائحة العامة للبرنامج.
- 15- وإذ تلاحظ اللجنة ضرورة تحديث الأطر والسياسات المالية والنظام المالي للبرنامج لتمكينه من الاستفادة من مصادر تمويل جديدة، فإنها تشير على الإدارة بالنظر في أطر وسياسات التمويل الخاصة بكيانات الأمم المتحدة الأخرى الأكثر تقدما في هذا المجال. وسيحتاج البرنامج إلى ضمان قدرته على التنافس مع الكيانات الأخرى على هذا التمويل، مما يتطلب مرونة كافية مع الحفاظ على مبادئه المالية الأساسية. كما تتطلب ترتيبات التمويل الجديدة والتركيز على المبادرات المشتركة في إطار إصلاحات مبادرة الأمم المتحدة 80 أن يكون لدى البرنامج فهم واضح لأفضل المجالات التي يوجه إليها موارده مقارنة بالكيانات الأخرى.

## مكتب المفتش العام

- 16- تلقت اللجنة تحديّات من مكتب المفتش العام بشأن خطط عمل المكتب وميزانيته وملاك موظفيه وحجم قضاياه ونتائج الرقابة؛ وتنفيذ التوصيات المعلّقة؛ والنتائج التي تمخض عنها الاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق في البرنامج؛ والاستعدادات المتعلقة بالتقييم الخارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية. كما ناقشت ترتيبات الرقابة في إطار إعادة تنظيم الهيكل الداخلي للبرنامج، ولا سيّما التحديات الناجمة عن ذلك في ما يتعلق بالامتثال وإدارة المخاطر وتوحيد السياسات الداخلية ونظم تكنولوجيا المعلومات؛ وتبعات تخفيضات التمويل على ميزانية مكتب المفتش العام والرقابة لعام 2026، التي سيتحمل مكتب المراجعة الداخلية الجزء الأكبر منها. وأيدت اللجنة مبادرات الكفاءة التي اقترحتها مكتب المراجعة الداخلية، بما في ذلك تمديد دورة الضمان للمكاتب القطرية العالية المخاطر، من عامين إلى 3.7 أعوام، مع دورات أطول للمكاتب المصنفة في فئات المخاطر المنخفضة.
- 17- وفي اجتماعها الذي عُقد في مارس/آذار 2026، التقت اللجنة بالمفتش العام الجديد، الذي عرض خطته للمكتب، والتي لاحظت اللجنة أنها تتماشى مع دعواتها إلى تحقيق المزيد من التعاون والتخطيط المشترك بين وظائف الرقابة المستقلة في البرنامج، ولا سيّما مكتب المراجعة الداخلية ومكتب التقييم.

## المراجعة الداخلية

- 18- أكمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات برنامج عمله المعتمد لعام 2025، إلى حد كبير، حيث أنجزت 34 مهمة من أصل 39 مهمة بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول. وأبلغ المكتب عن مواصلة إحراز التقدم في تقليل عدد إجراءات المراجعة الداخلية المعلّقة والمتأخرة خلال معظم السنة، مع حدوث زيادة طفيفة قرب نهاية السنة نظرا لكثرة عدد التقارير التي أُصدرت في الربع الأخير. وتركزت غالبية الإجراءات التي لم يُبَت فيها في المقر في مجالات المساءلة والرقابة وأمن تكنولوجيا المعلومات، وشجعت اللجنة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات على إدراج تقييم نظم تكنولوجيا المعلومات الجديدة في خطة عمله بشأن الضمان.
- 19- وشددت اللجنة على أهمية وضع نظم وإجراءات مؤسسية موحدة وتعزيز استخدامها لمعالجة حالات التأخير في تنفيذ التوصيات، وأشارت إلى أن نموذج "المقر العالمي الواحد" الجديد والخطة الخمسية لتكنولوجيا المعلومات سيساعدان في معالجة بعض المسائل المتكررة. وفي ما يتعلق بالمكاتب القطرية التي لا يتاح لها سوى موارد قليلة، أوصت اللجنة بأن تستكشف الإدارة جدوى استخدام الموارد المؤسسية لتمويل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها من عمليات المراجعة.
- 20- ومن بين الملاحظات الأخرى التي أبدتها اللجنة لمكتب المراجعة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شددت اللجنة على أهمية توعية الدول الأعضاء والجهات المانحة بالاستثمارات اللازمة لمعالجة الكثير من المسائل المحددة في عمليات المراجعة الداخلية، ولا سيّما تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات؛ ورحبت بتقارير مكتب المراجعة الداخلية بشأن المسائل المتكررة، الإيجابية والسلبية، الناشئة عن مهام عمليات المراجعة؛ وكررت دعواتها إلى تعزيز رقابة البرنامج على شركائه المتعاونين، ولا سيّما الشركاء الحكوميين.

## التحقيق

- 21- ظلت اللجنة تشعر بالقلق إزاء استمرار ارتفاع عدد الادعاءات المبلغ عنها إلى مكتب التفتيش والتحقيق، التي تبين أن نسبة تتراوح بين نحو 8 و9 في المائة منها تستوفي شروط إجراء تحقيق من جانب المكتب. وفي معرض إشارتها بجهود مكتب التفتيش والتحقيق الرامية إلى تحسين فحص القضايا الواردة إليه، شددت اللجنة على ضرورة تعزيز السلوك الأخلاقي وحسن التصرف بين الموظفين، ولا سيّما على المستوى الإداري. وأكدت اللجنة أيضا أهمية تعزيز وعي الموظفين في المساعدة على منع الإبلاغ المفرط عن المسائل البسيطة، بما في ذلك من خلال العمل مع الوظائف الأخرى المعنية بشؤون الموظفين لاستعراض سياسات العدل الداخلي في البرنامج وتوضيح المصطلحات المستخدمة وأنواع السلوك التي تُعدّ سوء سلوك.
- 22- وفي اجتماعها الذي عُقد في سبتمبر/أيلول، جمعت اللجنة مجموعة من أصحاب المصلحة لمناقشة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي لجودة وظيفة التحقيق في البرنامج. وكان من الضروري أن تكون الجهود الرامية إلى تقليل حجم القضايا

الواردة إلى مكتب التفتيش والتحقيق منسقة تنسيقاً جيداً وأن تشمل مكتب الأخلاقيات وشعبة الموارد البشرية ونظام العدل الداخلي بأسره. وترى اللجنة أن التوصيات من شأنها أن تساعد على معالجة الأسباب الجذرية لبعض المسائل المتكررة الواردة في تقارير الرقابة، وشجعت الإدارة على معالجتها.

23- وفي اجتماعها الذي عُقد في مارس/آذار 2026، أُطلعت اللجنة على مقترحات الإدارة لتعزيز نظام العدل الداخلي، وأوصت بأن تعمل جميع الوظائف المشاركة في أعمال العدل الداخلي معاً على إيجاد الحلول، وأن تُجري الإدارة دراسة مقارنة لتعريفات سوء السلوك المستخدمة في كيانات الأمم المتحدة الأخرى قبل البت في ما إذا كان ينبغي تغيير التعريفات المستخدمة في البرنامج.

### المراجعة الخارجية للحسابات

24- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات مع ديوان المحاسبة الفيدرالي الألماني، الذي عُيّن بوصفه المراجع الخارجي لحسابات البرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028. ونظرت اللجنة في خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي، وقدمت تعقيبات بشأن مواضيع مراجعات الأداء وتوقيتها.

25- وفي الاجتماع الذي عُقد في مارس/آذار 2026، كان مراجع الحسابات الخارجي في طور إتمام مراجعة الكشوف المالية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، وكان من المتوقع، استناداً إلى العمل المنجز حتى تاريخ الاجتماع، أن يُصدر رأياً غير مشفوع بتحفظات. كما أبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة بأنه لم يُعثر على أي مسائل جوهرية من شأنها التأثير على الكشوف المالية في مراجعات الأداء التي أجراها. وستستعرض اللجنة نتائج مراجعات الأداء وتوصيات المراجعة في اجتماعها المقرر عقده في يوليو/تموز 2026.

26- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت اللجنة مواصلة إحراز التقدم في تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للحسابات في الوقت المناسب، غير أن مسائل متكررة بدأت تظهر وتتطلب الاهتمام. وبالنظر إلى إصدار مراجع الحسابات الخارجي الحالي عدداً أكبر من التوصيات مقارنة بأسلافه، وتراجع الموارد البشرية والمالية المتاحة لتنفيذها، فإن اللجنة تتوقع زيادة في عدد التوصيات المعلقة، وشجعت الإدارة على توسيع نطاق نشر الموظفين غير المكلفين ليشمل إغلاق هذه التوصيات. كما شجعت اللجنة مراجع الحسابات الخارجي على تحديد أولويات التوصيات وإصدار تقارير أكثر تواتراً بشأن إغلاق التوصيات المعلقة. ورحبت اللجنة بقيام الإدارة بإعطاء الأولوية لتوصيات المراجعة الخارجية للحسابات، وأوصت بإطلاع المجلس على إطار تحديد الأولويات.

27- وفي ما يتعلق بخطة عمل مراجع الحسابات الخارجي، شجعت اللجنة مراجع الحسابات الخارجي على أن يكون أكثر تحديداً في تعريف موضوع عمليات المراجعة المستقبلية وجدولها الزمني ونطاقها قبل موعدها بوقت كافٍ؛ وأفادت بأن الوقت المنقضي لم يكن كافياً لإجراء مراجعة كاملة لعملية إعادة الهيكلة التنظيمية، وأنه ينبغي بالنظر إلى التقرير المعد بشأنها على أنه استعراض أولي.

### التقييم

28- شملت المواضيع التي تناولتها مناقشات اللجنة مع مكتب التقييم خطة عمل وظيفية التقييم؛ والتدابير التي اتخذها مكتب التقييم استجابة لتخفيضات الميزانية؛ والرؤى الاستراتيجية المستخلصة من تقارير التقييم؛ ومؤشرات الأداء الرئيسية المستخدمة لقياس أداء مكتب التقييم؛ وتحليل الأسباب الجذرية لنتائج التقييم المتكررة؛ والاستعدادات لإجراء استعراض الأقران لوظيفة التقييم.

29- وكان من دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ أن وظيفية التقييم، والأدلة التي ولّدها على نجاح البرنامج، تساعد على بناء الثقة في البرنامج وإثبات صحة الافتراضات ودعم عملية صنع القرار والاتصالات وتعبئة الموارد. وأشادت اللجنة بقيام مكتب التقييم بتكييف خطة عمله وسياساته بصورة استباقية استجابة لتراجع الموارد واستحداث الهيكل الجديد ذي المستويين للبرنامج؛ ورحبت بالتحليل الذي أجراه المكتب للأسباب الجذرية لنتائج التقييم المتكررة.

- 30- وظلت التوصيات المعقدة مصدرا للقلق، وفي حين أن مسؤولية متابعة تنفيذ الإدارة للإجراءات الموصى بها تقع الآن على عاتق شعبة إدارة المخاطر، اقترحت اللجنة إدماجها في تقييمات أداء الإدارة وآليات المساءلة الأخرى، وشجعت مكتب التقييم على التواصل مع الإدارة لتعزيز الاستجابة للتوصيات وتنفيذها في الوقت المناسب. وأشارت اللجنة على مكتب التقييم باستعراض التوصيات المعقدة لتقييم مدى أهميتها، وتنقيح المواعيد النهائية للإنجاز عند الضرورة، وإلغاء الإجراءات التي لم تعد ذات صلة، وتبسيط الضوء على الإجراءات التي يتطلب تنفيذها استثمارا إضافيا في عمليات ونظم جديدة. وفي ما يتعلق بالمسائل المتكررة في تقارير التقييم، لاحظت اللجنة أنها تشير إلى مسائل نظامية تستدعي اهتمام الإدارة.
- 31- وأطلعت اللجنة على معلومات محدثة بشأن الاستعدادات لاستعراض الأقران الخارجي لوظيفة التقييم في البرنامج، الذي من المقرر إجراؤه في وقت لاحق من عام 2026. وفي ما يتعلق بمراجعة اختصاصات فريق الاستعراض، أوصت اللجنة بزيادة تركيز الاستعراض على التآزر بين وظائف الرقابة في البرنامج؛ واستخدام أدلة التقييم على نطاق البرنامج؛ والفعالية والكفاءة في عمل مكتب التقييم، الذي من المقرر تقييمه في الوقت نفسه الذي سيجري فيه استعراض الأقران. وشددت على أهمية مراعاة التغييرات الهيكلية وتخفيضات التمويل التي يشهدها البرنامج. ومن المتوقع أن يجتمع مكتب التقييم مع رئيس فريق الاستعراض في يوليو/تموز، وسيجري إطلاع اللجنة على النتائج الأولية في اجتماعها الذي سينعقد في ديسمبر/كانون الأول.
- 32- وشملت المناقشات التي أجريت مع مكتب التقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا مناقشات معمقة حول إجراء التقييمات المهمة الأخيرة ونتائجها؛ والوقت المستغرق وتكاليف إجراء التقييم ومصادر تمويله؛ وإعداد توصيات التقييم وردود الإدارة عليها.
- 33- وتضمنت المشورة الأخرى المقدمة من اللجنة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تشجيع مكتب التقييم على تجنب استخدام المصطلحات التقنية في تقاريره الموجهة للقراء غير المتخصصين، وتطوير دوره كمستشار موثوق للمكاتب القطرية.

### تنسيق وظائف الرقابة

- 34- واصلت اللجنة، في جميع مناقشاتها مع وظائف الرقابة والوظائف ذات الصلة في البرنامج، التشديد على قيمة التنسيق في المساعدة على التقليل إلى أدنى حد من عبء أعمال الرقابة الواقع على عاتق المكاتب القطرية وتحقيق التآزر بين أدوار ومسؤوليات مختلف الوظائف.
- 35- وفي اجتماعها الذي عُقد في يوليو/تموز، تلقت اللجنة تحديًا بشأن التنسيق بين مكتب التقييم ومكتب المفتش العام، شمل ثلاثة مجالات رئيسية للعمل المشترك: التنسيق الاستراتيجي من أجل مواءمة خطط العمل وضمان تكامل نطاقها وتوقيتها؛ وتطوير منتجات معرفية مشتركة تجمع بين النتائج المنبثقة عن كلتا الوظائف؛ ورسم خرائط أوجه التكامل بين عمليات المراجعة الداخلية والتقييمات. ورحبت اللجنة بروح التعاون القوية التي أظهرتها هذه المبادرات.
- 36- وإقرارا بالتحديات التي يواجهها التنسيق، بما في ذلك القيود على الميزانية وضرورة الحفاظ على مكتب التقييم ومكتب المفتش العام على ولايتين مستقلتين، شددت اللجنة على أهمية ضمان حصول المجلس والدول الأعضاء على ضمانات كافية. وبغية تحقيق هذه الغاية، أوصت بأن يدير المكتبان التوقعات من خلال العمل مع المجلس على توضيح نهج كل منهما إزاء الرقابة والأسئلة المحددة المتعلقة بالرقابة التي يرغب المجلس في الحصول على إجابات بشأنها.

### المساءلة

- 37- ظل التأثير الذي أحدثته تخفيضات الميزانية والتحول إلى هيكل تنظيمي ذي مستويين على أعمال شعبة إدارة المخاطر في مجال إدارة المخاطر والامتثال مصدر قلق للجنة من حيث نشوء مخاطر تؤثر على البرنامج، ولا سيما في ما يتعلق بمخاطر التدهور والفساد. وإذ لاحظت اللجنة أن عدم كفاية التمويل قد أصبح الخطر الرئيسي المحدد في سجل المخاطر المؤسسية، رحبت باستخدام تمويل خاص من الجهات المانحة لزيادة قدرات إدارة المخاطر في بعض المكاتب القطرية.
- 38- وأشدت اللجنة بجهود شعبة إدارة المخاطر الرامية إلى تتبع تنفيذ توصيات الرقابة في الوقت الم الإقليم والبلد والوظيفة، وبشأن الإطلاق المزمع لأداة إلكترونية لإدارة توصيات الرقابة في الربع الثاني من عام 2026. وفي الوقت الذي شددت فيه اللجنة

على أهمية معالجة التوصيات المعلقة والمتأخرة، أوصت بإعطاء الأولوية لتنفيذ التوصيات الأكثر إلحاحا المرتبطة بالمسائل العالية المخاطر، بغض النظر عن عمرها.

39- وأشادت اللجنة أيضا بقيام شعبة إدارة المخاطر بوضع سجل مخاطر خاص بإعادة التنظيم وإدارة التغيير في البرنامج، بالإضافة إلى سجل المخاطر المؤسسية، وكذلك بجهود الشعبة في توحيد بعثات الرقابة الموفدة إلى المكاتب القطرية بهدف تحسين كفاءتها وفعاليتها.

40- وفي سياق مناقشة عملية الضمان التي تجريها المديرية التنفيذية، رحبت اللجنة بالإجراءات المتخذة استجابة للتوصيات التي كانت قد قدمتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت هذه الإجراءات تعزيز عملية التقييم الذاتي والاستبيان الموجه للمكاتب القطرية من خلال إدراج أسئلة حول عمليات الفحص العشوائي التي تجريها المكاتب القطرية بشأن ترتيبات الرقابة الخاصة بالشركاء المتعاونين؛ والتحقق من صحة التقييمات الذاتية من خلال مقارنتها بالنتائج المستخلصة من تقارير الرقابة؛ ومراعاة تصنيفات المخاطر لكل مكتب قطري؛ واستخدام النتائج المستخلصة من التقييمات الذاتية في تحديد المكاتب والمجالات المواضيعية التي قد تتطلب دعما إضافيا. ولاحظت اللجنة أن المعالجة بالذكاء الاصطناعي قد استُخدمت للمرة الأولى في عملية الضمان الخاصة بالكشوف المالية لعام 2025.

41- وفي اجتماعها الذي عُقد في مارس/آذار 2026، نظرت اللجنة في الأسباب الكامنة وراء التصنيف غير المرضي الذي أُبلغ عنه في مراجعة العمليات في بلد عالي المخاطر، وفي استجابة البرنامج لذلك، ولاحظت أن الإدارة قد اتخذت خطوات كبيرة لمعالجة نتائج المراجعة. وفي حين تقر اللجنة بأن الحجم الكبير للأنشطة في المكتب القطري ومعدل الدوران السريع في قيادة المكتب قد جعل من الصعب مواكبة أنشطة إدارة المخاطر والامتثال، فإنها أعربت عن قلقها لأن هذا المكتب كان من أوائل المكاتب القطرية التي نفذت مشروع الضمان العالمي، وأوصت الإدارة بتحليل ما إذا كانت المسائل المبلغ عنها تعبر عن مشاكل أوسع نطاقا تتعلق بتعميم المشروع في المكاتب القطرية ذات العمليات الكبيرة والعالية المخاطر.

#### تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني

42- لاحظت اللجنة إحراز تقدم كبير في جهود البرنامج الرامية إلى تعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني لديه، من خلال وضع خطة مفصلة مدتها ثلاث سنوات خطة التحول الرقمي للأعمال كجزء من خطة خمسية أكبر؛ واعتبرت اللجنة أن هذه المبادرة جزء لا يتجزأ من عملية إعادة تنظيم البرنامج، من شأنها أن تمكن البرنامج من "العمل بصورة أفضل بموارد أقل". وشملت التطورات الأخرى إنشاء هيكل حوكمة لتكنولوجيا المعلومات؛ وتعزيز إدارة مخاطر الأمن السيبراني؛ وإحراز تقدم في تحقيق المركزية في نظم تكنولوجيا المعلومات وتقليل استخدام تكنولوجيا معلومات الظل وتكاليفها؛ وتخصيص موارد إضافية لمعالجة مسائل الأمن السيبراني العالية المخاطر.

43- وفي معرض إشارتها بهذا العمل، شددت اللجنة على أن ذلك سيتطلب تغييرات في العديد من عمليات تسيير الأعمال في البرنامج، مع إعطاء الأولوية للعمليات التي تنطوي على أكبر المخاطر، والاستثمار بشكل كاف في الأشخاص الذين يمتلكون المهارات والخبرات اللازمة. وأوصت اللجنة بأن ينشئ البرنامج هيكل حوكمة واضحا للتحول الرقمي، يتضمن نموذجا لتحديد التكاليف يشجع على استخدام النظم المؤسسية الجديدة. كما حثت الإدارة على تحديد ومعالجة المحركات الرئيسية لحالات التأخير في تنفيذ توصيات الرقابة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

#### استعراض الحضور القطري

44- أطلعت الإدارة اللجنة على مستجدات الاستعراض الذي أجراه البرنامج بشأن حضوره في 31 بلدا، حُددت من خلال عملية قائمة على البيانات. وفي كل بلد من هذه البلدان، قُيِّمت بصمة البرنامج من أجل البت في ما إذا كان يتعين على المنظمة الاحتفاظ بمكتب قطري مخصص هناك، أو تقاسم الحيز المكتبي مع كيان آخر أو كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أو دمج مكاتب عدة بلدان في مكتب واحد متعدد البلدان، أو الاكتفاء بتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومة دون أن يكون لها حضور تشغيلي في البلد. وخلصت حسابات الإدارة إلى أن هذه العملية ستوفر مبلغا قدره 15 مليون دولار أمريكي بحلول السنة المالية الثالثة.

45- وأقرت اللجنة بفوائد هذه العملية في إعداد البرنامج للمستقبل، لكنها شجعت الإدارة على أن تكون أكثر طموحا في خططها، حيث إن الوفورات التي حُددت حتى الآن هي وفورات ضئيلة مقارنة بالقيود المالية التي يواجهها البرنامج.

### الخدمات المشتركة

46- واصلت اللجنة تشجيع البرنامج على التوسع في تقديم الخدمات المشتركة واستخدامها، على نطاق المنظمة ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلعت الإدارة اللجنة على التقدم المحرز في وضع استراتيجية للخدمات المشتركة، التي تمحورت حول ثلاث خدمات - مكتب خدمات تكنولوجيا المعلومات، وخدمات السفر، ونظام موحد واحد لكشوف المرتبات. واستندت المبادرة إلى الدروس المستفادة من المنظمات النظيرة، وأعطت الأولوية للفعالية من حيث التكلفة من خلال استخدام نموذج الاسترداد الكامل للتكاليف.

47- ورحبت اللجنة بهذه الخطط، وشددت على ضرورة التواصل الواضح مع المجلس، وحذرت من أن هذا العمل سيتطلب وقتا وتخطيطا وإدارة قويين واستثمارات كبيرة؛ وستكون الفوائد كبيرة ولكنها لن تظهر فوراً. وأوصت اللجنة بأن ينظر البرنامج في جدوى تقديم خدمات مشتركة إضافية - بما في ذلك في سياق مبادرة إصلاح الأمم المتحدة 80 والنموذج الجديد لسلسلة الإمداد المشتركة بين الوكالات - مع التركيز على الخدمات التي تنطوي على تبعية متبادلة، أو في المجالات التي يتمتع فيها البرنامج بميزة نسبية. وفي حين أقرت اللجنة بفوائد الكفاءة التي يحققها نموذج الاسترداد الكامل للتكاليف في ما يتعلق بالبرنامج ككل، فقد حذرت من أنه قد يطرح إشكاليات بالنسبة إلى المكاتب القطرية ذات الميزانيات المحدودة.

48- وفي اجتماعها الذي عُقد في مارس/آذار 2026، أطلعت اللجنة على التقدم المحرز في وضع نموذج لاسترداد التكاليف بهدف تقديم خدمات سلسلة الإمداد المشتركة بين الوكالات في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80، وحثت الإدارة على أن تستند قراراتها إلى تقييم دقيق لقدرة البرنامج - على الصعيد المركزي والمحلي - على تقديم هذه الخدمات إلى الوكالات الأخرى، والتكاليف الفعلية لذلك، وما إذا كانت رسوم الخدمة المقترحة البالغة 4.5 في المائة كافية لتغطية تلك التكاليف.

### وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026-2029

49- في اجتماعها اللذين عُقدا في يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول، قدمت اللجنة تعقيبات ومشورة بشأن وضع الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2026-2029 وإطار النتائج المؤسسية، اللذين وافق عليهما المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2025.

50- وخلال هذه المناقشات، شددت اللجنة على ضرورة مواءمة الخطة مع التخفيضات الجارية في القوى العاملة والقيود على التمويل، ورحبت بالبيانات التي حددت بوضوح أنواع الأنشطة التي لن يضطلع بها البرنامج، إذ من شأن ذلك أن يساعد في توضيح دور المنظمة في بيئة التمويل الصعبة. وشجعت اللجنة على إدراج المزيد من المؤشرات النوعية في إطار النتائج المؤسسية؛ وأعربت عن قلقها إزاء ظهور آراء متباينة بشأن مسائل - مثل المنظور الجنساني والشمول وتغير المناخ - أصبحت محورية في كثير من أعمال البرنامج.

### الأخلاقيات

51- أطلعت اللجنة على المسائل المتعلقة بالأخلاقيات، بما في ذلك برنامج الكشف السنوي؛ وتعميم جديد للمدبرة التنفيذية بشأن الأنشطة الخارجية؛ وسياسة حماية المبلغين عن المخالفات واستعراضها؛ وأنشطة التوعية والتدريب؛ واستخدام رسم خرائط المخاطر في تحديد أولويات عمل مكتب الأخلاقيات وأنشطته. وشمل العمل المتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين اعتماد استراتيجية للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإتمام السنة الثانية في دور مناصرة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتوسيع نطاق التدريب المستهدف.

52- وأشادت اللجنة بمكتب الأخلاقيات ووحدة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على برامج عملهما القوية، وأوصت بأن يُجري المكتبان مزيداً من تحليلات الاتجاهات بشأن الاستفسارات الموجهة إليهما، لتقييم آثار التخفيضات في القوى العاملة على عملهما؛ وأن يشاركا في وضع الأسئلة في استقصاء آراء الموظفين المقبل من أجل تحديد المجالات التي تتطلب اهتمام المكتب.

### إعادة تنظيم البرنامج وإدارة التغيير، بما في ذلك تخطيط القوى العاملة

- 53- تلقت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحديثات بشأن إعادة تنظيم الهيكل الداخلي للبرنامج وجهود إدارة آثار التغييرات على البرنامج وموظفيه. وقُدِّم إلى اللجنة أيضا تحديث بشأن تخطيط القوى العاملة وجرى إطلاعها على إطار مساهمة الإدارة وإطار واجب الرعاية.
- 54- وأشادت اللجنة بالبرنامج لبدنه عملية إعادة التنظيم الداخلي قبل غيره من كيانات الأمم المتحدة التي تواجه تحديات تمويلية مماثلة. وأيدت التحول إلى هيكل ذي مستويين، يتألف فيه المقر العالمي من المقر في روما والمكاتب الإقليمية الخمسة التي تقدم الدعم للمكاتب القطرية، وشددت على أهمية ضمان إدماج نظم تكنولوجيا المعلومات والنظم المركزية الأخرى التي يجري تطويرها إدماجاً جيداً في الهيكل الجديد. وفي اجتماعها الذي عُقد في سبتمبر/أيلول، التقت اللجنة بنائب مدير إقليمي ومدير قطري وموظف إقليمي مسؤول عن شؤون المخاطر للاستماع إلى وجهات نظرهم بشأن الهيكل الجديد والتغييرات الأخرى. وأوصت اللجنة بأن تختار الإدارة أربعة أو خمسة بلدان للنظر في كيفية عمل الهيكل الجديد في الممارسة العملية.
- 55- وفي ما يتعلق بمسائل الموارد البشرية، كان من دواعي سرور اللجنة أن تلاحظ التحول في التركيز من تخفيض أعداد الموظفين إلى الحفاظ على المهارات والكفاءات والمعرفة المؤسسية للمستقبل. وشجعت الإدارة على رسم خريطة للمهارات المطلوبة للمستقبل مقارنة بتلك المتاحة حالياً، وسد الثغرات المحددة، بما في ذلك من خلال التوظيف الخارجي عند الضرورة. وإذ أعربت اللجنة عن قلقها إزاء آثار التخفيضات في القوى العاملة والتغييرات الأخرى على معنويات الموظفين، شددت على أهمية الاتصالات الشفافة في إبلاغ الموظفين بشأن التخفيضات المستقبلية وغيرها من التغييرات المزمعة، مع تكييف الاتصالات الاستباقية لتناسب مختلف فئات الموظفين، والمجلس، والشركاء، وأصحاب المصلحة الآخرين. وأيدت الخطوات المتخذة لتعزيز المساءلة، بما في ذلك من خلال اتفاقات المساءلة وتقييمات الأداء المعززة للمديرين القطريين، وإطلاق الإطار الجديد لمساءلة الإدارة؛ وكررت مشورتها بشأن نشر الموظفين غير المكلفين في أدوار مؤقتة تناسب مهاراتهم، بما في ذلك في تنفيذ توصيات الرقابة المعلقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، شجعت اللجنة الإدارة على الإسراع في إنجاز العمل المتعلق باتفاقات المساءلة وما تبقى من تفويضات السلطة، ومواصلة توضيح الأدوار والمسؤوليات والمساءلة بين المديرين الإقليميين والمديرين القطريين والإدارات الوظيفية. كما أشارت اللجنة على الإدارة بإجراء استقصاء شامل للموظفين للتحقق من مشاركة الموظفين وفهمهم للهيكل ذي المستويين وكيفية تفعيله في الأدوار الفردية لكل موظف.
- 56- وفي معرض ترحيبها بوضع سجل مخاطر خاص بإدارة التغيير، حثت اللجنة الإدارة على التصدي للنبود المتوسطة والعالية المخاطر التي جرى تحديدها، ولا سيما تراجع المعرفة المؤسسية ومعنويات الموظفين ومشاركتهم. وبالإضافة إلى ذلك، حذرت اللجنة من أن وصول مدير تنفيذي جديد قد يشكل خطراً مهماً في وقت يشهد تغييرات كبيرة، حيث قد يكون أي تغيير في التوجه مسبباً لاضطرابات بالغة.

### أفاق المستقبل

- 57- في ضوء القيود المالية المتزايدة والبيئة التشغيلية الصعبة، أوصت اللجنة في المجمل بالفئات التالية من الإجراءات:
- (1) مواصلة تحسين فعالية وكفاءة وظائف الرقابة المستقلة، مع التركيز على تحليل الأسباب الجذرية للنتائج المتكررة، وتحديد أولويات التوصيات، وتعزيز التنسيق بين وظائف الرقابة؛
  - (2) الإسراع في إغلاق توصيات المراجعة والتقييم المفتوحة ذات الأولوية العالية؛
  - (3) مواصلة تتبع المخاطر الرئيسية المتعلقة بإعادة تنظيم البرنامج وإدارة التغيير والتصدي لها بصورة استباقية، ولا سيما تراجع المعرفة المؤسسية ومشاركة الموظفين؛
  - (4) اعتماد نهج أكثر طموحاً في وضع استراتيجية الخدمات المشتركة وتنفيذها واستعراض الحضور القطري؛
  - (5) اعتماد نهج أكثر طموحاً في تنمية مصادر التمويل وتنويعها، بما في ذلك استعراض الفرص والمخاطر المرتبطة بكل مبادرة واستعراض النظام المالي ذي الصلة؛

(6) الاستثمار في نظم تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني المركزية، وتوحيد أساليب العمل، وتبسيط ترتيبات حوكمة تكنولوجيا المعلومات لضمان أن يكون التحول الرقمي، بما في ذلك اعتماد الذكاء الاصطناعي، جزءاً لا يتجزأ من برنامج التحول الأوسع في البرنامج وطرق العمل الجديدة.

## الملحق الأول

### اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

- 1- اعتمد المجلس اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في دورته العادية الثانية لعام 2011 وخضعت هذه الاختصاصات للتنقيح في الأعوام 2017 و2018 و2021. وتتيح الصفحة الشبكية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الاطلاع على كامل اختصاصاتها ونظامها الداخلي.
- 2- وبالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025، تضمنت مسؤوليات اللجنة تقديم المشورة إلى المجلس التنفيذي والمدير(ة) التنفيذي(ة) في المجالات التالية:
  - المراجعة الداخلية للحسابات؛
  - إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛
  - الكشوف المالية؛
  - المحاسبة؛
  - المراجعة الخارجية للحسابات؛
  - القيم والأخلاقيات؛
  - التقييمات؛
  - الادعاءات بأنشطة غير سليمة.

## تكوين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

3- يراعي تكوين اللجنة التوازن بين الجنسين والمناطق على النحو الذي يحدده المجلس. وفي ما يلي معلومات مفصلة عن أعضاء اللجنة من أبريل/نيسان 2025 إلى مارس/آذار 2026 وعن حضورهم الاجتماعات الرسمية للجنة.

## عضوية اللجنة وجدول الحضور للعامين 2026/2025

## الاجتماعات المعقودة في العامين 2026/2025

العضو	يوليو/تموز 2025	سبتمبر/أيلول 2025	ديسمبر/كانون الأول 2025	مارس/آذار 2026	مدة العضوية
السيدة <b>Veerathai Santiprabhob</b> (تايلند) الرئيس	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛ ثم جرى تمديدتها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2027
السيدة <b>Laura Born</b> (الولايات المتحدة الأمريكية)	حاضرة	حاضرة	حاضرة	حاضرة	بدأت فترة ولايتها في 1 مارس/آذار 2025 وتنتهي في 29 فبراير/شباط 2028
السيدة <b>Margaret Dezse</b> (هنغاريا)	حاضرة	حاضرة	حاضرة	حاضرة	بدأت فترة ولايتها في 30 يوليو/تموز 2023 وتنتهي في 29 يوليو/تموز 2026
السيد <b>Darshak Shah</b> (كينيا)	حاضر	حاضر	حاضر	حاضر	بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2024؛ ثم جرى تمديدتها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2027
السيدة <b>Bettina Tucci Bartsiotas</b> (أوروغواي)	حاضرة	-	-	-	بدأت فترة ولايتها في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 وتنتهي في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2025
السيدة <b>Jessica Faieta</b> (إكوادور)	-	-	-	حاضرة (افتراضيا)	بدأت فترة ولايتها في 25 فبراير/شباط 2026 وتنتهي في 24 فبراير/شباط 2029